

أضحت المعطيات ذات الطابع الشخصي في العصر الراهن من المواضيع ذات الاهتمام الكبير في ظل انتشار الوسائل الآلية للمعالجة وتوسيع بنوك المعلومات التي سهلت الاطلاع وجمع البيانات الشخصية الأسرية والصحية والمالية والاجتماعية وغيرها لأغراض الرقابة أو التسويق أو الأبحاث أو حتى مجرد الاتجار بالبيانات، وهو ما سماه أحد الخبراء بـ "إطلاع المجتمع على المعطيات" ويظهر ذلك من قوله "أهلًا بكم في المستقبل حيث يتم حفظ كل ما يخصكم، حيث تسجل كافة أفعالكم، أهلًا بكم في مستقبل لم يولد من رحم عالم الواقع بل من ميلو الحواسيب الطبيعية إلى إنتاج المعطيات". وقد كان هذا التحول الذي شهدته المجتمع خصوصاً في المجال الرقمي سبباً في بروز بوادر مخاطر معالجة البيانات ذات الطابع الشخصي. منذ أواخر السبعينيات من القرن الماضي، وهو ما دفع بعض الدول إلى إطلاق عملية التقنين التي تهدف إلى تنظيم عملية استخدام البيانات الشخصية من قبل الأشخاص الطبيعيين أو الأشخاص المعنويين. ويعود هذا الاهتمام التي أولته بعض الدول الحماية المعطيات إلى الخوف من جمع هذه البيانات ومعالجتها بشكل مؤذ عن طريق تدخل الدولة بشكل غير مبرر في حياة المواطنين أو دخول بعض الأشخاص الخاصة إلى مجال الاعتداءات على حقوق الأشخاص وحرماتهم. نتيجة لإمكانية الوصول عن طريق الإنترنيت إلى ملايين المعلومات الخاصة.